

المحتويات

الصفحة

أ	نبذة تاريخية
ب	مقدمة
د	مؤشرات عامة عن الدول العربية خلال عام 2002
هـ	الرموز المستخدمة في التقرير
و	نظرة عامة على اقتصادات الدول العربية خلال عام 2002

نبذة تاريخية

كانت اللجنة السباعية لمحافظة المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية قد أوصت، عند اجتماعها في فبراير 1980، بأن يتولى صندوق النقد العربي مسؤولية إعداد تقرير سنوي موحد يتناول التطورات الاقتصادية في الوطن العربي بالتنسيق والتعاون مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والمنظمات العربية المتخصصة، بغية الحد من تعدد الجهود التي تبذل من جانب كل من المنظمات في إعداد مثل هذا التقرير، ولتوفير قاعدة موحدة من البيانات والمعلومات عن إقتصادات الوطن العربي، بحيث يوفر التقرير الموحد خلفية تمكن السادة وزراء المال والاقتصاد العرب ومحافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية خلال اجتماعاتهم الدورية، وغيرهم من المهتمين بالشؤون الاقتصادية العربية، من مناقشة أهم القضايا التي تواجه الوطن العربي، سواء فيما يتعلق بالعلاقات بين الأقطار العربية، أو فيما يتصل بالعلاقات بينها وبين دول العالم الخارجي.

وقد صدر العدد الأول من التقرير الاقتصادي العربي الموحد في أغسطس 1980 وكان ذلك العدد ثمة للتعاون بين صندوق النقد العربي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. ثم انضمت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية لهذا الجهد المشترك منذ العدد الثاني، كما انضمت منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتروول منذ العدد الثالث.

وتأمل الجهات الأربع المشاركة في التقرير أن تكون قد وفقت في تحقيق الأهداف المرجوة منه، وعملت على توصيف الواقع الاقتصادي العربي بصورة علمية وموضوعية دقيقة وحيدة تامة، في إطار متماسك يعكس أهم أبعاد مسارات الاقتصادات العربية، وأن تكون بذلك قد قدمت ما يفيد ويعين المسؤولين والباحثين المهتمين بالشؤون الاقتصادية وتطورها في المنطقة العربية. كما تأمل أن يظل هذا الجهد موضع تطور مستمر، بفضل ما يثيره من تحليلات وتعليقات، وأن يصبح أحد محاور الارتكاز في متابعة تطورات الاقتصاد العربي، وعملاً مساعداً في وضع السياسات الاقتصادية التي تحقق التنمية والاستقرار في أرجاء الوطن العربي، وتدعم مسيرة التعاون والعمل العربي المشترك.

والله من وراء القصد،،،

عبد الرحمن السحبياتي	عبد اللطيف الحممد	جاسم المناعي	عبد العزيز التركي
الأمين العام المساعد	المدير العام	المدير العام	الأمين العام
للشؤون الاقتصادية	رئيس مجلس الإدارة	رئيس مجلس الإدارة	منظمة الأقطار العربية
الأمانة العامة	الصندوق العربي للإنماء	صندوق النقد	المصدرة للبتروول
لجامعة الدول العربية	الاقتصادي والاجتماعي	العربي	(الأوابك)

مقدمة

شهدت اقتصادات الدول العربية تطورات متلاحقة منذ صدور العدد الأول من التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1980. وقد حرصت الجهات المشاركة في إعداده على أن يعكس التقرير، بصورة موضوعية وعلمية، أوضاع الاقتصادات العربية سواء من ناحية ما يتضمنه من بيانات وتحليلات أو من ناحية منهجية لتصنيف الدول العربية.

ولقد صنف التقرير الدول العربية، في العديدين الأول والثاني منه، إلى أربع مجموعات، اشتملت عضوية المجموعة الأولى على الدول النفطية كثيفة السكان التي تميزت بقاعدة إنتاج متنوعة نسبياً، وضمت كلا من الجزائر والعراق. واشتملت عضوية المجموعة الثانية على الدول النفطية قليلة السكان التي تميزت بقاعدة إنتاجية متنوعة نسبياً، وضمت الإمارات والسعودية وقطر والكويت وليبيا. ولم تضم هذه المجموعة عُمان والبحرين نظراً لأن إنتاج كل منهما من النفط كان يقل عن نصف مليون برميل يومياً، وهو الحد الذي اعتبر فاصلاً لتصنيف الدول النفطية. واشتملت عضوية المجموعة الثالثة على الدول غير النفطية متوسطة النمو، وضمت الأردن والبحرين وتونس وسورية وعُمان ولبنان ومصر والمغرب. أما المجموعة الرابعة فاشتملت عضويتها على الدول غير النفطية الأقل نمواً، وضمت السودان والصومال وموريتانيا واليمن الشمالي واليمن الجنوبي.

ومنذ العدد الثالث، تبنى التقرير تصنيفاً آخرًا للدول العربية، حيث اتضح أنه بالرغم من الاعتبارات التي استند عليها التصنيف السابق، فإن الدول في المجموعتين الأولى والثانية، مضافاً إليها البحرين وعُمان من المجموعة الثالثة، متماثلة عند تحليل التطورات في اقتصاداتها في معظم فصول التقرير، وكذلك الحال بالنسبة للدول العربية المشمولة في المجموعتين الأخيرتين. ولذلك اعتمد التقرير منذ ذلك العدد التصنيف الذي تم بموجبه تقسيم الدول العربية إلى مجموعتين، هما مجموعة الدول النفطية ومجموعة الدول غير النفطية.

وفي الأعوام الأخيرة، أظهرت التطورات الاقتصادية في الدول العربية وجود حاجة إلى إعادة النظر مرة أخرى في تصنيفها. فمن ناحية، أصبح عدد من دول المجموعة الأولى يعاني من مصاعب اقتصادية مماثلة لتلك التي تواجهها دول المجموعة الثانية، كما أدى انخفاض أسعار النفط وتراجع عوائده إلى انحسار الفوائض لدى دول هذه المجموعة، وظهور الحاجة فيها إلى سياسات مالية تقييدية لاحتواء العجزات المالية التي ظهرت نتيجة لذلك. ومن ناحية أخرى، أخذ إنتاج النفط يتزايد في عدد من دول المجموعة الثانية إلى مستويات لا تقل في بعض الأحيان عن مستوى إنتاج بعض الدول في المجموعة الأولى. وحيث أن الاعتبارات التي تم الاستناد عليها في التصنيف الذي اعتمده التقرير في الأعداد الماضية باتت غير ممثلة لحقيقة الأوضاع الاقتصادية لهذه الدول من الناحية العلمية، فقد اتفقت الجهات المشاركة في إعداد التقرير على عدم تصنيف الدول إلى أي مجموعات ابتداءً من العدد السادس عشر، علماً بأنه قد يتم تصنيفها في أي فصل حسب الموضوع قيد الدراسة. ولذا فقد يجد القارئ أن بعض الفصول تصنف بعض الدول ضمن مجموعة أو أخرى وأن بعضها

لا تصنفها، وأن التصنيف يختلف من فصل لآخر تبعاً لاختلاف مواضيع هذه الفصول. وسيستمر العمل في تحليل التطورات الاقتصادية في الدول العربية دون تصنيف مسبق لها حتى تظهر التجربة وجود الحاجة لذلك.

واستمراراً للنهج المتبع، فإن التقرير يتضمن فصلاً خاصاً حول محور التقرير، ومحور هذا العدد هو "مشاركة المرأة العربية في سوق العمل" وهو ما يتناوله الفصل العاشر من هذا التقرير.

وأخيراً، فإنه وفي سبيل تسهيل عملية التحليل المقارن، يناقش التقرير التطورات الاقتصادية في الدول العربية بعد احتساب البيانات المتعلقة بها بالدولار حسب أسعار صرف العملات الوطنية المستقاة من البيانات التي توفرها الدول لأغراض التقرير. ونظراً لتعرض أسعار صرف عملات عدد من الدول العربية لتقلبات كبيرة خلال العام، فإن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالدولار تختلف في هذه الدول عنها بالعملات الوطنية، وفي بعض الأحيان بصورة ملحوظة.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى أن هذا العدد يتضمن سلسلة بيانات مراجعة للحسابات القومية الخاصة بالعراق، جرى تعديلها في ضوء المؤشرات والمعلومات التي توفرت من بعض المصادر الدولية والرسمية. علماً بأن هذه البيانات هي تقديرات أولية سيتم تعديلها وفقاً للبيانات التي تتوفر لاحقاً من المصادر الوطنية المختصة في الدولة.

مؤشرات عامة عن الدول العربية

خلال عام 2003

		المساحة
		المساحة الكلية
مليار هكتار (14.2 مليون كم ²)	1.4	نسبتها إلى العالم
	10.2	
		السكان
		عدد السكان
مليون نسمة	300	نسبتهم إلى العالم
في المائة	4.6	العمالة العربية
مليون عامل	110	
		الناتج المحلي الإجمالي
		القيمة بالأسعار الجارية
مليار دولار	722.9	متوسط نصيب الفرد (بسر السوق)
دولار	2492.0	نسبة القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية
في المائة	28.3	نسبة القيمة المضافة للصناعات التحويلية
في المائة	10.9	
		النفط
		نسبة احتياطي النفط المؤكد إلى الاحتياطي العالمي
في المائة	59.3	نسبة احتياطي الغاز الطبيعي إلى الاحتياطي العالمي
في المائة	30.5	إنتاج النفط الخام
مليون برميل يومياً	20.2	نسبة إنتاج النفط الخام إلى الإنتاج العالمي
في المائة	29.7	نسبة إنتاج الغاز الطبيعي إلى الإنتاج العالمي
في المائة (2002)	13.9	
		التجارة
		الصادرات السلعية
مليار دولار	303.2	نسبة الصادرات إلى الصادرات العالمية
في المائة	4.1	الواردات السلعية
مليار دولار	198.7	نسبة الواردات إلى الواردات العالمية
في المائة	2.5	إجمالي الصادرات البينية
مليار دولار	24.9	نسبة التجارة البينية إلى إجمالي التجارة الخارجية
في المائة	9.1	
		الاحتياطيات الدولية*
		القيمة
مليار دولار	168.5	نسبة الاحتياطيات إلى الواردات (فوب)
في المائة	90.9	
		الدين العام الخارجي للدول العربية المقترضة
		القيمة
مليار دولار	147.1	قيمة خدمة الدين العام
مليار دولار	17.2	نسبة خدمة الدين إلى حصيلة الصادرات (سلع وخدمات)
في المائة	16.2	نسبة الدين إلى الناتج
في المائة	47.2	

* باستثناء الذهب النقدي.

الرموز المستخدمة في التقرير

البيان غير متوفر أو لا ينطبق	_____	...
القيمة أو النسبة تعادل الصفر	_____	-
نسبة مئوية	_____	(%)
جرام	_____	ج
كيلو متر	_____	كم
كيلو متر مربع	_____	كم ²
كيلو جرام	_____	كج/كجم
ملليتر (1/1000 لتر)	_____	مل
مليمتر	_____	مم
مليمتر مكعب	_____	مم ³
متر مكعب	_____	م ³
برميل نفط يومياً	_____	ب/ي
برميل مكافئ نفط	_____	ب م ن
برميل مكافئ نفط يومياً	_____	ب م ن/ي
طن مكافئ نفط	_____	ط م ن
وحدة حرارية بريطانية	_____	و ح ب
منظمة الأقطار المصدرة للبترول	_____	أوبك
منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول	_____	أوابك

2003

يقدم التقرير الاقتصادي العربي الموحد هذا العام نظرة عامة عن التطورات الاقتصادية التي شهدتها الدول العربية خلال عام 2003. ويبدأ باستعراض أداء الاقتصاد الدولي، ثم ينتقل إلى الاقتصادات العربية مبتدئاً بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ثم التطورات في قطاعات الزراعة والصناعة والطاقة والنفط. وبعد ذلك يستعرض التقرير التطورات المالية والنقدية والمصرفية وتطورات أسواق الأوراق المالية العربية. ويتناول التجارة الخارجية والبيئية ثم ينتقل إلى موازين المدفوعات والدين العام الخارجي ونظم الصرف. وكمحور لهذا العام يعالج التقرير موضوع مشاركة المرأة العربية في سوق العمل. كما يقدم التقرير بعد ذلك استعراضاً للبعون الإنمائي العربي، ثم يتناول في فصل التعاون الاقتصادي تطور العمل في تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وذلك قبل أن يختتم فصوله بشرح أوضاع الاقتصاد الفلسطيني.

أداء الاقتصاد العالمي

تحسن أداء الاقتصاد العالمي خلال عام 2003 حيث ارتفع معدل نموه إلى 3.9 في المائة، مقابل 3.0 في المائة في عام 2002، و2.4 في المائة في عام 2001. وقد تحقق هذا التحسن في الأداء كمحصلة لارتفاع معدل النمو في كل من مجموعة الدول المتقدمة ومجموعة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى.

فبالنسبة لمجموعة الدول المتقدمة، ارتفع معدل النمو من 1.7 في المائة في عام 2002، إلى 2.1 في المائة في عام 2003. ويعزى هذا الارتفاع إلى تحسن النمو الاقتصادي بدرجة ملحوظة في كل من الولايات المتحدة واليابان، في الوقت الذي تراجع فيه معدل النمو في منطقة اليورو للعام الثالث على التوالي. ففي الولايات المتحدة، ارتفع معدل النمو الاقتصادي من 2.2 في المائة في عام 2002 إلى 3.1 في المائة عام 2003 كنتيجة أساسية للانتعاش الذي تحقق خلال النصف الثاني من عام 2003، والذي نتج عن انخفاض حالة عدم التيقن المصاحبة للحرب في العراق، واستمرار انتعاج سياسات مالية ونقدية محفزة بصورة كبيرة للنشاط الاقتصادي. أما في اليابان، فقد ارتفع معدل النمو إلى 2.7 في المائة مقابل معدل نمو سالب بمقدار -0.3 في المائة في عام 2002، ليتوقف بذلك تدهور الوضع الاقتصادي خلال العامين السابقين، وقد تحقق هذا التحسن نتيجة للأداء الجيد للصادرات، ولارتفاع الاستثمار الخاص. أما بالنسبة لمنطقة اليورو، فقد كان معدل النمو فيها ضعيفاً نسبياً، حيث اقتصر على 0.4 في المائة في عام 2003 مقابل 0.9 في المائة في العام السابق.

وفيما يتعلق بمجموعة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى، فقد ارتفع معدل النمو الاقتصادي بدرجة ملحوظة حيث بلغ 6.1 في المائة في عام 2003، مقابل 4.6 في المائة في عام 2002. وقد حققت جميع المجموعات الفرعية ارتفاعاً في معدل النمو خلال العام مع وجود تفاوت ملحوظ في معدلات النمو فيما بين تلك المجموعات. وقد حققت الدول النامية الآسيوية، أعلى معدل للنمو بلغ 7.8 في المائة في عام 2003، ويعزى ذلك إلى الأداء الجيد للنمو في كل من الصين والهند. أما بالنسبة لرابطة الدول المستقلة، فقد حققت معدل نمو بلغ 7.6 في المائة، الأمر الذي يرجع لارتفاع الأسعار العالمية للنفط، والنمو الجيد للاقتصاد الروسي، بينما حققت مجموعة دول الشرق الأوسط معدل نمو بلغ 5.4 في المائة في عام 2003 مقابل 4.2 في المائة في عام 2002.

أما فيما يتعلق بالتضخم، فقد ارتفع معدله بصورة طفيفة في كل من مجموعة الدول المتقدمة ومجموعة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى على حد سواء. فبالنسبة للدول المتقدمة كمجموعة، ارتفع معدل التضخم من 1.5 في المائة في عام 2002 إلى 1.8 في المائة في عام 2003. كذلك ارتفع معدل التضخم لمجموعة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة من 6.0 في المائة إلى 6.1 في المائة للعامين على التوالي.

وبالنسبة للتجارة العالمية في السلع والخدمات، فقد ارتفع معدل نموها خلال عام 2003 ليصل إلى 4.5 في المائة، مقابل 3.1 في المائة خلال عام 2002. وقد تحقق الارتفاع في معدل نمو حجم التجارة خلال عام 2003 نتيجة لعودة الانتعاش للاقتصاد العالمي، واستفادة معظم مجموعات الدول منه. فقد ارتفع معدل نمو الصادرات في الدول المتقدمة من 1.9 في المائة في عام 2002 إلى 2.7 في المائة في عام 2003، في حين ارتفع معدل نمو الواردات من 2.3 في المائة إلى 3.5 في المائة للعامين على التوالي. أما الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى، فقد ارتفع معدل نمو صادراتها من 6.5 في المائة إلى 8.7 في المائة ومعدل نمو وارداتها من 6.2 في المائة إلى 8.9 في المائة.

وفيما يتعلق بإجمالي الدين العام الخارجي القائم في ذمة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى، فقد ارتفع في عام 2003 بنسبة بلغت 4.6 في المائة، وهو ما يصل إلى نحو ضعف معدل نمو الدين في عام 2002 الذي بلغ 2.3 في المائة. إلا أنه في الوقت نفسه يلاحظ أن نسبة مدفوعات خدمة الدين إلى الصادرات من السلع والخدمات قد تراجعت من 19.7 في المائة في عام 2002 إلى 18.1 في المائة في عام 2003.

وبالنسبة لأسعار الفائدة، فقد استمر خلال عام 2003 الاتجاه لتخفيض أسعار الفائدة الرسمية المرتبطة بوضع السياسات الاقتصادية في الدول الصناعية الرئيسية وذلك في إطار جهود السلطات لإنعاش النشاط الاقتصادي. فقد خفضت كل من الولايات المتحدة ومنطقة اليورو والمملكة المتحدة من أسعار الفائدة الرسمية، وذلك في الوقت الذي ظل فيه سعر الفائدة في اليابان عند مستواه الصفري. هذا، وقد حافظت كندا على سعر الفائدة الرسمي عند مستواه خلال عام 2003، وذلك بعد أن كانت قد رفعتة خلال العام السابق.

أما بالنسبة لأسعار الصرف، فقد شهد عام 2003 تراجعاً ملحوظاً للدولار الأمريكي أمام العملات الرئيسية الأخرى، وهو ما يعتبر استمراراً للاتجاه الذي ساد خلال عام 2002. فقد انخفض سعر صرف الدولار الأمريكي خلال عام 2003 مقابل اليورو بنسبة بلغت 16.5 في المائة، ومقابل الجنيه الإسترليني بنسبة بلغت 8.1 في المائة، كما انخفض أمام الين بنسبة 7.6 في المائة.

الاقتصادات العربية

النمو الاقتصادي

انعكست الأوضاع الاقتصادية الدولية خلال عام 2003 على نمط النمو الاقتصادي في الدول العربية، حيث تشير التقديرات إلى أن الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية ككل بالأسعار الجارية ومقوماً بالدولار قد ارتفع من 662.4 مليار دولار في عام 2002 إلى 722.9 مليار دولار في عام 2003، أي بمعدل نمو قدره 9.1 في المائة مقارنة بمعدل نمو بلغ حوالي 1.0 في المائة في عام 2002.

ويعزى التحسن في أداء الاقتصادات العربية خلال عام 2003 مقارنة بأداء العاميين السابقين، في جزء منه إلى الارتفاع في الأسعار العالمية للنفط الخام وزيادة كميات إنتاجه وتصديره، الأمر الذي ساهم في زيادة القيمة المضافة لقطاع الصناعات الاستخراجية بنحو 23.1 في المائة وارتفاع مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي من 25.1 في المائة إلى 28.3 في المائة. كما يعزى هذا التحسن في جزء آخر منه إلى النتائج الإيجابية لسياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادي والهيكلية التي واطبت الدول العربية على تطبيقها خلال السنوات الماضية، وعلى وجه الخصوص سياسات الاستقرار الاقتصادي الكلي، والإصلاحات الهيكلية الواسعة التي استهدفت توسيع القاعدة الإنتاجية، وتنويع مصادر الدخل، وتعزيز فرص وأساليب مشاركة القطاع الخاص في مختلف مجالات التنمية.

وقد تأثر هيكل الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية حسب قطاعات النشاط الاقتصادي بالزيادة الملحوظة في ناتج الصناعات الاستخراجية، التي ارتفعت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي من 25.1 في المائة عام 2002 إلى 28.3 في المائة عام 2003. وقد أثرت هذه الزيادة في مساهمات باقي القطاعات في الناتج، وأدت إلى رفع مساهمة قطاعات الإنتاج السلعي في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية من 53.0 في المائة عام 2002 إلى 55.1 في المائة عام 2003.

وتشير التقديرات إلى ارتفاع إجمالي الاستهلاك في عام 2003 بنسبة بلغت 4.6 في المائة وذلك نتيجة لزيادة الاستهلاك الخاص بمعدل بلغ 3.7 في المائة، ونمو الاستهلاك الحكومي بمعدل مرتفع نسبياً بلغ 7.2 في المائة. أما

الإنفاق الاستثماري، فقد سجل زيادة بنسبة 7.7 في المائة عن مستواه في عام 2002، إلا أن نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي قد اتجهت نحو الانخفاض عن مستواها في العام السابق لتبلغ 20.5 في المائة.

وقد ارتفعت حصيلة الصادرات من السلع والخدمات من حوالي 272.5 مليار دولار في عام 2002 إلى حوالي 320.9 مليار دولار في عام 2003، أي بمعدل نمو قدره 17.8 في المائة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع وزنها في الناتج من 41.1 في المائة إلى 44.4 في المائة في العامين على التوالي. كما ارتفعت واردات السلع والخدمات من 223.2 مليار دولار في عام 2002 إلى 243.9 مليار دولار في عام 2003، أي بمعدل زيادة قدره 9.3 في المائة. ونتيجة لذلك، ارتفع فائض فجوة الموارد للدول العربية (صادرات السلع والخدمات - واردات السلع والخدمات) إلى حوالي 77.0 مليار دولار أي ما يعادل 10.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو أعلى فائض تحققه الدول العربية منذ بداية الثمانينات.

التطورات الاجتماعية

وبالنسبة للأوضاع الاجتماعية، يقدر إجمالي عدد سكان الدول العربية في عام 2003 بنحو 300 مليون نسمة، ويعتبر متوسط معدل نموهم البالغ 2.4 في المائة من بين أعلى المعدلات في العالم. وتبلغ نسبة من هم دون 15 سنة حوالي 40 في المائة من إجمالي السكان في معظم الدول العربية، مما يشكل عبئاً ضخماً على الاقتصادات العربية خاصة في الدول ذات الدخل المنخفضة.

وعلى الرغم من الزيادة المضطربة في حجم السكان، فقد تمكنت الدول العربية من تحقيق إنجازات مهمة وملموسة في معظم مجالات التنمية البشرية والاجتماعية خلال العقود الأربعة الماضية. وتفاوتت هذه الإنجازات بصورة عامة ما بين دولة وأخرى وفيما بين الريف والحضر في الدولة الواحدة.

وتبين مؤشرات الوضع السكاني أن الدول العربية قد تمكنت خلال السنوات الماضية من رفع متوسط العمر المتوقع عند الولادة إلى نحو 66 عاماً، وخفض معدلات وفيات الأطفال الرضع إلى نحو 49 حالة لكل ألف مولود حي. ويلاحظ أن بعض الدول العربية قد تمكن من تخفيض هذا المعدل إلى مستوى يقارب معدلات الدول المتقدمة. كما تمكنت غالبية الدول العربية من تحقيق تحسن نسبي في الخدمات والرعاية الصحية، وفي زيادة عدد السكان الذين يحصلون على مياه شرب نقية ومزودين بخدمات الصرف الصحي اللائقة.

وفي مجال التعليم، تشير البيانات إلى أن الدول العربية قد حققت تحسناً ملحوظاً بالنسبة لمعدلات القيد الإجمالي والصافي في مرحلتي التعليم الأساسي والثانوي خلال العقدين السابقين، وأن الفجوة بين الجنسين في تناقص في هاتين المرحلتين التعليميتين. كما حقق معدل القيد الإجمالي في التعليم العالي نمواً بأكثر من الضعف في غالبية الدول العربية

خلال الفترة ذاتها، كما تبين المؤشرات ارتفاع معدلات القيد في مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية بالمقارنة مع مجالات العلوم والتكنولوجيا خاصة بين الإناث، إضافة إلى زيادة أعداد خريجي التعليم العالي بدرجة أكبر من القدرة الاستيعابية لأسواق العمل في الدول العربية مما أدى إلى تفاقم ظاهرة بطالة المتعلمين في عدد من الدول.

وكنتيجة لمعدل النمو المرتفع للسكان، تعاني معظم الدول العربية من ارتفاع كبير في العرض من العمالة وتزايد في معدلات البطالة. ويقدر حجم القوى العاملة العربية بنحو 110 مليون عامل، (29.3 في المائة من النساء). يعمل 50.6 في المائة منهم في قطاع الخدمات، و31.7 في المائة في قطاع الزراعة، و17.7 في المائة في قطاع الصناعة.

وعلى الرغم من الإنجازات المهمة التي حققتها الدول العربية على صعيد التنمية الاجتماعية خلال الحقبة الماضية، إلا أنها لا تزال في حاجة إلى العمل على تطوير خدمات التعليم والصحة والإسكان، خاصة في المناطق الريفية والناحية، إضافة إلى أن هناك حاجة في الدول العربية إلى زيادة الاهتمام بالتدريب وتنمية المهارات التقنية، وتطوير نوعية التعليم وتكثيف البرامج ذات التوجه التطبيقي، بما يتناسب مع احتياجات ومتطلبات سوق العمل في المرحلة المقبلة، ويقلل من معدلات البطالة، بالإضافة إلى ضرورة العمل على تقليص الفجوة بين الذكور والإناث بالنسبة لفرص التعليم والعمل، وسد الفجوة بين سكان الريف والمدن بالنسبة للخدمات الاجتماعية المختلفة.

الزراعة

يلعب القطاع الزراعي دوراً هاماً في الاقتصادات العربية نظراً لمساهمته في تحقيق الأمن الغذائي وتوفير الدخل لنسبة كبيرة من السكان، وتوفير المواد الأولية للعديد من الصناعات التحويلية. وبلغت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية خلال عام 2003 حوالي 9.2 في المائة، في حين بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي حوالي 228 دولاراً. وتتحكم الظروف المناخية والبيئية ونوعية الموارد الزراعية في أفاق التوسع في المساحة المحصولية وزيادة الإنتاج الزراعي. وتمثل مساحة الأراضي الزراعية المستغلة للإنتاج الزراعي في عام 2002 حوالي ثلث مساحة الأراضي القابلة للزراعة.

يشكل سكان الريف حوالي 46.2 في المائة من إجمالي عدد السكان، وتبلغ نسبة العاملين في الزراعة حوالي 31.7 في المائة. وتمثل إنتاجية العامل الزراعي في الدول العربية حوالي 60 في المائة من إنتاجية العامل الزراعي في الدول المتقدمة، كما تعتبر إنتاجية العمل في القطاع الزراعي الأضعف بالمقارنة مع إنتاجية القطاعات الاقتصادية الأخرى.

وقد أظهرت التطورات في الإنتاج النباتي والإنتاج الحيواني في عام 2003 زيادة بنسبة 3.6 في المائة و 4 في المائة على التوالي نظراً لتحسن مستوى الغلة في بعض المحاصيل الزراعية الموسمية المروية، والتوسع في إقامة المشاريع التي تستخدم أساليب التربية والإكثار الحديثة. وحقق الإنتاج السمكي في الدول العربية عام 2003 زيادة بنسبة 1.2 في

المائة ليلبغ حوالي 3.4 مليون طن، ويمثل هذا الإنتاج حوالي 43 في المائة من حجم المخزون مما يدل على ضعف استغلال الثروة السمكية المتاحة في الدول العربية، وعلى وجود فرص واسعة للاستثمارات العربية في هذا القطاع.

وعلى الرغم من الزيادة التي تحققت في الإنتاج الزراعي خلال عام 2003، إلا أن كفاءة استخدام الموارد المائية ما زالت متدنية نظراً لاستخدام طرق الري التقليدية حيث تزيد فيها معدلات الإسراف والتبخر والتسرب، مما يسهم في استنزاف بعض العناصر الغذائية في التربة وانخفاض العائد من المياه وتدني إنتاجية الأرض.

وفي مجال التجارة الخارجية في السلع الزراعية، فقد انخفضت قيمة الصادرات الزراعية العربية بنسبة 2.9 في المائة في عام 2002 نتيجة لتراجع أسعار بعض السلع الزراعية في الأسواق العالمية، والبدء في إلغاء المعاملة التفضيلية التي كانت تحظى بها بعض تلك الصادرات في عدد من الدول الأوروبية، والمنافسة الشديدة التي تواجهها تلك الصادرات في أسواق تلك الدول. وفي المقابل، ارتفعت الواردات الزراعية بنسبة ضئيلة بلغت 0.3 في المائة. ونتيجة لذلك فقد ارتفع العجز التجاري الزراعي العربي خلال عام 2002 بنسبة 7.5 في المائة ليلبغ حوالي 21.4 مليار دولار. ومن جانب آخر، سجلت قيمة الواردات من السلع الغذائية الرئيسية عام 2002 زيادة بنسبة 1.9 في المائة.

وفيما يخص الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية، فقد تحسنت النسبة في الأرز والبقوليات والخضروات والفواكه والبيض والأسماك في عام 2002، بينما تراجعت تلك النسبة في الحبوب والقمح والشعير والسكر واللحوم والألبان. وفي هذا السياق، فقد حققت الدول العربية فائضاً في الأسماك بنسبة 7 في المائة، بينما غطى الإنتاج المحلي أكثر من 90 في المائة من الاستهلاك في البطاطس والخضروات والفواكه والبيض، وتراوحت نسب الاكتفاء الذاتي للحبوب في الدول العربية بين 36 و75 في المائة. وقدرت قيمة الفجوة الغذائية في الدول العربية بنحو 14.7 مليار دولار في عام 2002.

الصناعة

تحسن أداء القطاع الصناعي العربي خلال عام 2003، إذ بلغ معدل نموه حوالي 17.1 في المائة، حيث ارتفع الناتج المحلي للقطاع بالأسعار الجارية من 241.6 مليار دولار في عام 2002 إلى 283.0 مليار دولار في عام 2003. واستحوذت الصناعة الاستخراجية على أكثر من 90 في المائة من هذه الزيادة، وذلك بسبب تنامي العائدات النفطية خلال العام، نتيجة زيادة الطلب على النفط.

وتقدر نسبة مساهمة قطاع الصناعة بشقيه الاستخراجي والتحويلي في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2003 بحوالي 28.3 في المائة للصناعة الاستخراجية، و10.9 في المائة للصناعة التحويلية بالمقارنة مع 25.1 و11.4 في العام

الماضي على التوالي. وبذلك ارتفعت نسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي إلى 39.1 في المائة، مما يبرز الدور الذي يلعبه القطاع الصناعي في توليد الدخل ودفع عجلة التنمية في الدول العربية.

وحيث أن تقديرات أعداد العاملين في الصناعة لم تسجل تغيراً يذكر خلال العامين الماضيين، فقد ترتب على زيادة ناتج القطاع الصناعي ارتفاع في متوسط إنتاجية العامل الصناعي، إذ بلغت حوالي 15.3 ألف دولار عام 2003 بالمقارنة مع حوالي 13.1 ألف دولار عام 2002.

وشهدت صناعة استخراج النفط والغاز خلال العام تطورات مهمة، خصوصاً في كل من السعودية والإمارات وليبيا. حيث تم في السعودية التوقيع على اتفاقية لاستكشاف وإنتاج الغاز في مساحة قدرها 210 ألف كيلومتر مربع مع شركتين أحدهما فرنسية والأخرى هولندية. أما في الإمارات، فتسعى شركة أبوظبي للعمليات البترولية إلى تطوير حقولها النفطية، بهدف زيادة إنتاجها بمقدار 400 ألف ب/ي. وفي ليبيا، واصلت مؤسسة النفط جهودها لتطوير حقل غرب ليبيا لإنتاج الغاز.

وبالنسبة للصناعة التحويلية، زادت طاقة التكرير بمقدار 200 ألف ب/ي بسبب تشغيل مصفاة رأس تنورة في السعودية، واستئناف العمل في بعض المصافي العراقية، وأوشك مشروع شركة التصنيع الوطنية للبتر وكيموايات في السعودية على الانتهاء والذي سوف ينتج مادة البولي بروبيلين بطاقة 500 ألف طن/سنة، وفي مصر تم افتتاح خط الغاز العربي الممتد من العريش إلى ميناء العقبة الأردني، ويجري بناء مصنع لإنتاج المادة الفعالة في مساحيق الصابون. وزاد الإنتاج الفعلي للأسمنت في عام 2002 مقارنة بالعام السابق بحوالي 10 مليون طن، كما زاد بالنسبة للكلنكر بحوالي 8 مليون طن. كذلك زاد إنتاج الدول العربية من منتجات الحديد والصلب الوسيطة والنهائية خلال الفترة نفسها بحوالي 4 مليون طن. وبالنسبة لصناعة الألمنيوم، تواصلت جهود شركتي البافيا والبحرين ودوبال في الإمارات لزيادة طاقتهم الإنتاجية.

وبالنسبة لصناعة الدواء، فإن جهود شركات الدواء العربية لم تقتصر على محاولة تلبية احتياجات السوق المحلية فحسب، بل شملت اختراق بعض الأسواق الأجنبية. خلال عام 2003 مصانع جديدة للدواء في كل من سلطنة عُمان ودولة الإمارات العربية المتحدة.

وتتسم الصناعة التحويلية في الدول العربية بضعف تشابكها مع القطاعات الاقتصادية الأخرى مثل القطاع الزراعي وقطاعات البناء والتشييد والسياحة. ويعزى قصور الصناعة التحويلية العربية في هذا المجال إلى ضعف الإنتاج الصناعي التحويلي من حيث الكم والنوع، والتدني النسبي في إنتاجية العامل في الدول العربية. وهذه الخصائص تقلل من تنافسية السلع والمنتجات الصناعية العربية، خصوصاً بعد التوجه لإزالة كافة القيود على التجارة والخدمات نتيجة بدء تطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

التطورات في مجال النفط والطاقة

أدى التحسن الذي شهده نمو الاقتصاد العالمي خلال عام 2003 إلى نمو الطلب العالمي على النفط بنحو 1.4 مليون برميل يومياً، أي بنسبة زيادة قدرها 1.8 في المائة ليصل مستواه في عام 2003 إلى 78.4 مليون برميل يومياً.

وفي سياق المراجعة المستمرة لأوضاع السوق النفطية ومتابعة مستجاداتها وتطوراتها، قامت منظمة أوبك خلال عام 2003 بعقد سبعة اجتماعات، وأقرت فيها إما خفض الحصص الإنتاجية أو زيادتها أو إبقائها دون تغيير، وذلك حسب ما استدعته الضرورة، مما أدى إلى تحسن كبير في الأسعار لتتخطى الحد الأعلى للنطاق السعري المستهدف وهو 28 دولار للبرميل. حيث وصل المعدل السنوي للأسعار الفورية لسلة أوبك إلى 28.2 دولار للبرميل مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 16.0 في المائة مقارنة بمستوى العام السابق.

وقد سجل إجمالي الإمدادات العالمية (من منظمة أوبك وخارجها) ارتفاعاً بنحو 2.2 مليون برميل يومياً في عام 2003 ، ليصل مستواه إلى 78.9 مليون برميل يومياً أي بنسبة زيادة مقدارها 2.9 في المائة مقارنة بمستوى عام 2002.

لقد كان للتطورات التي شهدتها أسعار النفط الخام ومستويات الطلب والإمدادات من النفط الخام خلال عام 2002، دوراً مهماً في تحديد مستويات المخزون العالمي. فمع ارتفاع الأسعار خلال الربع الأول من العام شهدت مستويات المخزون التجاري في الدول الصناعية انخفاضاً بنحو 84 مليون برميل، وحينما شهدت مستويات الأسعار انخفاضاً نسبياً خلال الربعين الثاني والثالث من العام أدى ذلك إلى ارتفاع مستويات المخزون التجاري ليصل إلى 2470 مليون برميل و2565 مليون برميل على التوالي. ومع عودة الأسعار للارتفاع خلال الربع الأخير من العام، انخفضت مستويات المخزون لتستقر عند مستوى 2527 مليون برميل.

وقد أدى الارتفاع الملحوظ في أسعار النفط الخام خلال عام 2003 إلى زيادة العائدات النفطية للدول العربية حيث شهدت ارتفاعاً في مستوياتها خلال العام بنسبة بلغت 14.5 في المائة مقارنة بالعام السابق لتصل إلى 173.5 مليار دولار. مما كان له انعكاسات إيجابية على مجمل الأنشطة الاقتصادية خلال العام.

ومن ناحية أخرى، وصل إجمالي استهلاك الطاقة في الدول العربية إلى 7.3 مليون برميل مكافئ نفط يومياً (ب م ن ي) في عام 2003 مسجلاً ارتفاعاً بنحو 2.4 في المائة مقارنة بمستوى عام 2002. واستمرت الدول العربية في الاعتماد بشكل رئيسي على المنتجات النفطية والغاز الطبيعي لمقابلة احتياجاتها من الطاقة، إذ يلبي هذان المصدران نحو 97 في المائة من إجمالي استهلاك الطاقة في الدول العربية. وقد تزايدت الأهمية النسبية للغاز الطبيعي حيث ارتفعت حصته من إجمالي استهلاك الطاقة في الدول العربية من 40.4 في المائة في عام 1999 إلى 42.6 في المائة في عام 2003.

سجل نشاط المسوحات الزلزالية في الدول العربية تزايداً ملحوظاً خلال عام 2003 مقارنة بالعام السابق. وقد شهدت تقديرات إجمالي الاحتياطات النفطية في الدول العربية ارتفاعاً طفيفاً خلال عام 2003 لتصل إلى 654.9 مليار برميل. ومن جهة أخرى، شهدت تقديرات الاحتياطات المؤكدة من الغاز الطبيعي في الدول العربية زيادة طفيفة في نهاية عام 2003 لتصل إلى حوالي 52.6 تريليون متر مكعب مقارنة بحوالي 52.3 تريليون متر مكعب في نهاية عام 2002. هذا، وبشكل احتياطي الدول العربية حوالي 59.3 في المائة من الاحتياطي العالمي من النفط و30.5 في المائة من إجمالي الاحتياطي العالمي للغاز.

التطورات المالية

شهدت أوضاع الميزانيات الحكومية في الدول العربية خلال عام 2003 تحسناً ملحوظاً، عكس بصورة رئيسية تحسن الأسعار العالمية للنفط خلال العام. فقد ارتفع إجمالي الإيرادات العامة والمنح بنحو 21.9 في المائة عن مستواه في عام 2002 ليبليغ نحو 225.4 مليار دولار بنهاية عام 2003، وذلك من جراء ارتفاع الإيرادات النفطية بنسبة بلغت نحو 34.7 في المائة وارتفاع الإيرادات الضريبية وغير الضريبية بنحو 4.1 في المائة و8.2 في المائة على التوالي. ونتيجة لذلك، فقد ارتفعت نسبة الإيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي بنحو 3.3 نقطة مئوية عن مستواها في العام السابق لتبلغ 32.0 في المائة.

وبالنسبة لجانب النفقات العامة، فقد سجل إجمالي النفقات ارتفاعاً بنسبة 5.9 في المائة ليبليغ نحو 218.8 مليار دولار في عام 2003، إلا أن نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي قد انخفضت بحوالي 0.9 نقطة مئوية عن مستواها في عام 2002 لتصل إلى 31.3 في المائة. وقد تمثل ثلثي الزيادة في إجمالي النفقات العامة في ارتفاع الإنفاق الجاري بنحو 5.0 في المائة وثلثها في ارتفاع الإنفاق الاستثماري بنحو 11.9 في المائة خلال العام.

وقد أدى التحسن الملحوظ في جانب الإيرادات، على الرغم مما صاحبه من ارتفاع في جانب النفقات، إلى تحسن الوضع الكلي للميزانيات المجمعة للدول العربية خلال عام 2003 وفق كافة المؤشرات. فقد ارتفع الفائض الجاري من نحو 25.1 مليار دولار في عام 2002 إلى نحو 57.7 مليار دولار في عام 2003 وتضاعفت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ نحو 8.2 في المائة في عام 2003. وتحول وضع الميزان الكلي من عجز بنحو 21.7 مليار دولار يعادل نحو 3.4 في المائة من الناتج الإجمالي تم تسجيله في عام 2002 إلى فائض بنحو 6.6 مليار دولار يعادل نحو 0.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2003.

وبالنسبة للمديونية الداخلية، فإن التقديرات تشير إلى أن إجمالي الدين العام الداخلي في الدول العربية ككل قد ارتفع بنحو 2.4 في المائة ليبليغ نحو 325.0 مليار دولار في عام 2003، إلا أن نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي قد تراجعت من

نحو 57.8 في المائة في عام 2002 إلى نحو 54.3 في المائة في عام 2003، وذلك بسبب النمو المرتفع الذي تم تحقيقه في الناتج المحلي الإجمالي.

التطورات النقدية والمصرفية وأسواق الأوراق المالية

في المجال النقدي، وفي إطار توجهات السياسة الاقتصادية العامة التي تهدف إلى المحافظة على التوازنات الاقتصادية الداخلية والخارجية، وتهيئة بيئة اقتصادية كلية مستقرة تشجع الاستثمار المحلي والأجنبي وتدعم النمو القابل للاستمرار، واصلت السلطات النقدية في الدول العربية خلال عام 2003 اتباع سياسة نقدية تهدف إلى المحافظة على استقرار الأسعار المحلية وسعر الصرف، وتنظيم مستويات السيولة المحلية بما يتلاءم مع حركة النشاط الاقتصادي، وتوفير التمويل اللازم للأنشطة الإنتاجية والاستثمارية لمختلف الوحدات الاقتصادية وبخاصة في القطاع الخاص. وقد أسهم التحسن الملحوظ في أوضاع الميزانيات الحكومية خلال عام 2003 مقارنة بالعام السابق، في تدعيم توجهات السياسة النقدية.

ويستدل من البيانات التي توفرت عن غالبية الدول العربية بأن السياسة النقدية قد نجحت خلال عام 2003 في مواصلة الحفاظ على معدلات التضخم عند مستويات متدنية. وفي ضوء ذلك، اتسمت السياسة النقدية بالمرونة من أجل توفير التمويل اللازم للوحدات الإنتاجية وبخاصة في القطاع الخاص، حيث ارتفع نصيبه من إجمالي الائتمان المحلي في غالبية الدول العربية خلال عام 2003 مقارنة بالعام السابق.

وقد أظهرت التطورات أن معدل نمو السيولة المحلية في الدول العربية قد بلغ 11.8 في المائة خلال عام 2003 مقابل 12.4 في المائة في عام 2002. أما على مستوى الدول العربية فرادى، فقد تباينت معدلات نمو السيولة المحلية في عام 2003 حيث كانت معدلات نموها أقل من العام السابق في كل من البحرين والجزائر والسعودية وعمان وسورية، في حين كانت تلك المعدلات أعلى من العام السابق في كل من الأردن والإمارات وتونس وجيبوتي وقطر والكويت ولبنان وليبيا ومصر والمغرب وموريتانيا واليمن. أما في السودان، فقد حافظ معدل نمو السيولة المحلية على نفس مستواه في العام السابق.

وفي مجال التطورات المصرفية، تشير بيانات الميزانيات المجمعة للمصارف التجارية العربية، إلى أن المصارف قد شهدت توسعاً في نشاطها خلال عام 2003 حيث ارتفع كل من إجمالي الموجودات المصرفية وإجمالي الودائع المصرفية، وكذلك ارتفعت القروض والتسهيلات الائتمانية لمختلف القطاعات الاقتصادية وبخاصة القطاع الخاص. ويعتبر عام 2003 عامًا جيدًا بالنسبة لأداء القطاع المصرفي العربي بوجه عام. ومن جانب آخر، واصلت المصارف العربية جهودها لتطوير وتوسيع وتنويع أنشطتها حيث ساربت التوجهات المصرفية الدولية في مجال الصيرفة الإلكترونية، وتوفير الخدمات المصرفية عن طريق شبكة الإنترنت. كما عملت على تشجيع أنشطة الادخار والاستثمار

من خلال تنويع الأوعية الادخارية والتوسع في خدمات صناديق الاستثمار المشترك. كما واصلت المصارف تدعيم قواعدها الرأسمالية، وتأهيل وتدريب كوادرها. وبدأت أجهزة القطاع المصرفي في الدول العربية الاستعداد للبدء في تطبيق معايير لجنة بازل الجديدة (بازل II) لكفاية رأس المال.

وفيما يتعلق بأسواق الأوراق المالية العربية، واصلت الدول العربية خلال عام 2003 الجهود الرامية لتطوير أسواقها المالية، وتوسيع وتنويع فرص ومجالات الاستثمار أمام المستثمرين. وقد تضمنت تلك الجهود إقامة أسواق للسندات المالية، وتسريع عمليات الخصخصة. كما تضمنت كذلك وضع ضوابط وقواعد وآليات جديدة لقيود الشركات المساهمة بالبورصات، وتعزيز الشفافية من خلال اعتماد وتعميم المعايير الدولية المطلوب من الشركات المساهمة العامة المدرجة الالتزام بها، عند نشر بياناتها المالية والإعلان عن نتائج أعمالها والتطورات والمستجدات المتعلقة بأنشطتها بشكل دوري. وقد شهدت أسواق الأوراق المالية العربية تحسناً كبيراً في جميع مؤشراتها. فبالنسبة لحركة الأسعار، أظهر المؤشر المركب الذي يحتسبه صندوق النقد العربي لقياس أداء هذه الأسواق ارتفاعاً كبيراً في نهاية عام 2003 مقارنة مع العام الذي سبقه بلغت نسبته 40.9 في المائة ليبلغ 141.9 نقطة. وهو أعلى مستوى لهذا المؤشر منذ أن بدأ الصندوق في احتسابه في عام 1994. كما ارتفعت القيمة السوقية لهذه الأسواق بشكل كبير، إذ بلغت في نهاية عام 2003 ما يقارب 361.8 مليار دولار مقابل 208.9 مليار دولار في عام 2002، أي بنسبة ارتفاع بلغت 73.2 في المائة. وارتفعت قيمة الأسهم المتداولة في أسواق الأوراق المالية العربية بنسبة 252.3 في المائة خلال عام 2003 لتبلغ نحو 230.4 مليار دولار مقابل 65.4 مليار دولار خلال عام 2002. كما ارتفع عدد الأسهم المتداولة في أسواق الأوراق المالية العربية بنسبة 37.5 ليبلغ خلال عام 2003 نحو 63.4 مليار سهم مقابل 46.1 مليار سهم خلال عام 2002، أي بنسبة ارتفاع قدرها 37.5 في المائة.

التجارة الخارجية والبيئية

شهد أداء التجارة الخارجية العربية تحسناً ملحوظاً خلال عام 2003، فقد ارتفعت قيمة الصادرات العربية بنحو 23.7 في المائة لتبلغ 303.2 مليار دولار مقارنة بحوالي 245.1 مليار دولار في العام السابق وذلك نتيجة تأثرها بالارتفاع في أسعار النفط في السوق العالمية. وفي جانب الواردات، سجلت قيمة الواردات العربية زيادة بلغت نسبتها 13.2 في المائة لتصل إلى 198.7 مليار دولار مقارنة بحوالي 175.5 مليار دولار في عام 2002.

وبالنسبة للهيكل السلعي للتجارة العربية، تشير التقديرات إلى استئثار الوقود المعدني بالمركز الأول في هيكل الصادرات العربية مقارنة بالمصنوعات والكيماويات والأغذية والمشروبات والمواد الخام التي احتلت المراكز المتبقية على التوالي. أما بالنسبة للواردات، فقد استمرت الواردات من الآلات والمعدات في المركز الأول تلتها المصنوعات والأغذية والمشروبات، والمنتجات الكيماوية، والوقود المعدني على التوالي.

وفيما يتعلق بحصة التجارة العربية الخارجية في التجارة العالمية، أدت الزيادة الملحوظة في الصادرات العربية إلى زيادة حصة الصادرات العربية في الصادرات العالمية لتصل إلى 4.0 في المائة مقابل حصة بلغت 3.8 في المائة في عام 2002. أما الواردات العربية التي ارتفعت بمعدل أدنى من معدل نمو الواردات العالمية، فقد انخفضت حصتها في إجمالي الواردات العالمية بدرجة طفيفة لتبلغ 2.5 في المائة مقارنة بحصة قدرها 2.6 في المائة في العام السابق.

أما فيما يتعلق باتجاه التجارة العربية، فتشير التقديرات الأولية إلى زيادات طفيفة في حصة الصادرات العربية إلى كل من الاتحاد الأوروبي ودول جنوب شرق آسيا والولايات المتحدة واليابان. وفي المقابل، انخفضت حصة الصادرات إلى الدول العربية، وباقي دول العالم. أما الواردات العربية، فتظهر التقديرات الأولية زيادة في حصة الواردات من الاتحاد الأوروبي ومن دول جنوب شرق آسيا في الوقت الذي انخفضت فيه حصة الواردات العربية من الولايات المتحدة واليابان وباقي دول العالم.

وبالنسبة للتجارة العربية البينية، فقد سجلت زيادة عن العام السابق بنسبة بلغت 15.5 في المائة، وتأتي هذه الزيادة من جانبي الصادرات والواردات البينية، حيث ارتفعت الصادرات البينية بنسبة 21.2 في المائة والواردات البينية بنسبة 9.1 في المائة، ونظراً للزيادة الملحوظة والأعلى في معدل نمو الصادرات الإجمالية العربية، انخفضت حصة الصادرات البينية في إجمالي الصادرات العربية لتبلغ 8.2 في المائة عام 2003 وذلك مقارنة بحصة قدرها 8.4 في المائة في العام السابق.

وتتميز اتجاهات التجارة البينية بتركز الصادرات والواردات البينية في عدد محدود من الشركاء التجاريين، حيث أن التبادل التجاري البيني لا يزال يتم في غالبيته بين دول عربية متجاورة. وفي جانب الهيكل السلعي، لا تزال حصة الصادرات البينية النفطية والمواد الخام تشكل ما يزيد عن نصف إجمالي الصادرات البينية.

موازن المدفوعات والدين العام الخارجي ونظم الصرف

نمت الصادرات العربية الإجمالية في عام 2003 بنسبة بلغت 25.1 في المائة بفضل الزيادات الملحوظة التي تحققت في قيمة الصادرات النفطية. ولقد انعكس أداء الصادرات العربية الإجمالية على مجمل العناصر الرئيسية لموازن المدفوعات العربية، حيث أسفرت الموازين التجارية والجارية والموازن الكلية عن فائض كبيرة، وارتفعت الاحتياطيات الخارجية الرسمية للدول العربية إلى مستوى قياسي.

فقد ارتفع الفائض في الميزان التجاري للدول العربية في عام 2003 بحوالي 53.3 في المائة ليصل إلى 107.3 مليار دولار، وهو يعتبر أعلى فائض تجاري عربي يتحقق على الإطلاق. وتعزى الزيادة في الفائض التجاري، إلى ارتفاع الصادرات العربية الإجمالية بالنسبة المشار إليها أعلاه، مما تجاوز بكثير أثر الارتفاع في الواردات العربية الإجمالية.

وبالنسبة لموازين الخدمات والدخل، تظهر البيانات والتقديرات المتاحة ارتفاع العجز الإجمالي في هذا البند بنسبة 8.2 في المائة في عام 2003 مقارنة مع نسبة زيادة قدرها 37.9 في المائة في عام 2002. ويلاحظ في جانب المدفوعات، ارتفاع مبالغ دخل الاستثمار والخدمات المرتبطة بالشركات الأجنبية العاملة في قطاع النفط. كما ارتفعت أيضاً مدفوعات الشحن والتأمين تبعاً للزيادة التي حدثت في معدلات الاستيراد في الدول العربية. أما في جانب إيرادات الخدمات والدخل، فقد كان التطور الأبرز في عام 2003 هو تجاوز قطاع السياحة في معظم الدول للتراجع الذي كان قد حدث خلال الربع الأول من العام نتيجة لتطورات الأوضاع في المنطقة.

أما بالنسبة لبند صافي التحويلات الجارية، والذي تشكل تحويلات العاملين أهم عناصره، فإن التقديرات المتاحة تظهر انخفاض العجز فيه في عام 2003 بنسبة 15.1 في المائة ليصل إلى نحو 9.8 مليار دولار.

وفي ضوء تلك التطورات، أسفرت موازين الحسابات الخارجية الجارية للدول العربية في عام 2003، عن فائض قدره نحو 61.7 مليار دولار مقارنة بفائض قدره 25.3 مليار دولار في عام 2002. وقد بلغت نسبة الفائض في موازين الحسابات الخارجية الجارية للدول العربية لنتائج المحلي الإجمالي 8.8 في المائة لعام 2003 مقارنة مع 4 في المائة في العام السابق.

ولقد سمح الفائض الذي أسفرت عنه موازين الحسابات الخارجية الجارية للدول العربية في عام 2003، بزيادة حجم الاستثمارات العربية في الخارج، إضافة إلى تحقيق فائض في موازين المدفوعات الكلية للدول العربية بلغ 23.8 مليار دولار. وبفضل ذلك، تواصل النمو السنوي المضطرد في إجمالي الاحتياطيات الخارجية الرسمية للدول العربية، لتصل في نهاية عام 2003 إلى ما يعادل 168.5 مليار دولار وهو ما يزيد عن ضعف حجمها في عام 1998.

وعلى صعيد المديونية الخارجية، واصل الدين العام الخارجي القائم في ذمة الدول العربية المقترضة ارتفاعه للعام الثالث على التوالي، حيث بلغ نحو 147.1 مليار دولار بنهاية عام 2003 مقارنة بنحو 140.5 مليار دولار في عام 2002. وفي المقابل، وبسبب ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية المقترضة خلال عام 2003 فقد تراجعت نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي بنحو 0.4 نقطة مئوية عن مستواها في العام السابق لتبلغ 47.2 في المائة. وبالنسبة لخدمة الدين العام الخارجي، فقد ارتفعت من نحو 14.9 مليار دولار في عام 2002 إلى نحو 17.2 مليار دولار في عام 2003 في الوقت الذي انخفضت فيه نسبتها إلى الصادرات من السلع والخدمات بدرجة طفيفة عن مستواها في العام السابق لتبلغ نحو 16.2 في المائة في عام 2003.

وفيما يخص تطورات أسعار الصرف العربية، أدى استمرار ارتفاع اليورو والين الياباني مقابل الدولار عام 2003 إلى تراجع أسعار صرف جميع العملات العربية أمام هاتين العمليتين، وقد تراجعت أسعار العملات المثبتة بالدولار أكثر

من غيرها من العملات العربية الأخرى وذلك مقابل اليورو والين. وعلى الرغم من أن تراجع أسعار صرف العملات العربية أمام اليورو والين يؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات من أوروبا واليابان في أسواق غالبية الدول العربية، فإن هذا التراجع قد يؤدي في المقابل إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات العربية إلى الأسواق الأوروبية واليابانية، الأمر الذي سيكون له تأثير إيجابي على موازين المدفوعات العربية.

مشاركة المرأة العربية في سوق العمل

تكتسب مشاركة المرأة العربية في سوق العمل أهميتها من المنظورين الاقتصادي والاجتماعي. فالمرأة جزء لا يتجزأ من المجتمعات العربية، إذ تمثل حوالي نصف السكان، في حين لا تشكل في المتوسط سوى 29 في المائة من القوى العاملة. وتعتبر مشاركتها في القوى العاملة وسيلة لمكافحة الفقر ورفع المستوى المعيشي للسكان، عبر ما يوفره عمل المرأة من دعم لميزانيات الأسر. كما تكمن أهمية عمل المرأة في الفرص التي قد يتيحها العمل لتوسيع آفاقها وتحقيق ذاتها وصقل مواهبها وقدراتها.

وقد أحرزت الدول العربية تقدماً ملموساً خلال العقود الماضية في تحسين وضع المرأة، لا سيما في المجالين التعليمي والصحي. وعلى الرغم من هذه الإنجازات، إلا أن متوسط نسبة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي في الدول العربية البالغ نحو 29 في المائة، يعتبر الأدنى بالمقارنة مع الأقاليم الرئيسية الأخرى في العالم.

وقد سجلت الدول العربية اتجاهاً تصاعدياً في مجال مشاركة المرأة في القوى العاملة خلال العامين الماضيين، إذ ارتفع كل من متوسط مشاركة الإناث في النشاط الاقتصادي بحوالي 43 في المائة، ومتوسط نسبة الإناث في القوى العاملة بحوالي 25 في المائة. وارتفعت نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة في غالبية الدول العربية، وكان الارتفاع ملحوظاً بوجه خاص في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. إلا أنه على الرغم من هذا الارتفاع، ما تزال فجوة النوع الاجتماعي في القوى العاملة وفي البطالة كبيرة، ولصالح الذكور في غالبية الدول التي توفرت عنها البيانات.

أما بالنسبة لمشاركة المرأة حسب قطاعات النشاط الاقتصادي الرئيسية، فيستحوذ قطاع الخدمات في الدول العربية على غالبية القوى العاملة من الإناث، يلي ذلك قطاع الزراعة ومن ثم قطاع الصناعة. ومن أبرز الاستثناءات في هذا المجال، ارتفاع مشاركة الإناث في قطاع الصناعة في كل من تونس والمغرب حيث ترتفع في هذا القطاع نسبة الصادرات الصناعية كثيفة الاستخدام للعمالة متوسطة المهارة قليلة التكلفة كالملابس والمنسوجات والمنتجات الغذائية. كما ترتفع مشاركة الإناث في قطاع الزراعة في السودان وسورية والصومال وفلسطين وموريتانيا واليمن.

وفيما يتعلق بمشاركة المرأة في القطاعين العام والخاص، يعتبر القطاع العام بشقيه، الحكومة والمؤسسات العامة، المشغل الرئيسي بالنسبة للإناث الناشطات اقتصادياً. ويمكن أن يعزى ذلك إلى أن هذا القطاع يقل فيه، بوجه عام،

التمييز بين النوعين فيما يتعلق بفرص التوظيف والرواتب والمزايا. كما أنه يوفر شروطاً أفضل للتوظيف بما في ذلك المعاشات التقاعدية. ورغم ذلك، يلاحظ بأن نسبة مشاركة المرأة في مراكز صنع القرار تعتبر ضئيلة مقارنة مع مناطق العالم الأخرى، وإن شهدت تحسناً نسبياً خلال السنوات الماضية في عدد كبير من الدول العربية. ويلاحظ تدهور نسبة مشاركة الإناث في المؤسسات العامة في بعض الدول العربية لتأثرها بإجراءات الخصخصة.

ويستقطب القطاع غير المنظم نسبة كبيرة من الإناث، وخصوصاً غير المتعلمات أو ذوات المهارات المحدودة، في العديد من الدول العربية وخاصة في السودان واليمن ومصر وتونس والمغرب والجزائر، حيث يضم هذا القطاع العاملين لحسابهم في منشآت صغيرة أو غير مرخصة، والعاملين مقابل أجر ومن دون عقد أو حوافز. وقد ساهمت في ذلك الظروف الاقتصادية والمعيشية، والحاجة إلى وجود مصدر إضافي لدعم دخل الأسرة. ويلاحظ بأن الفجوة بين النوع الاجتماعي تضيق بدرجة ملحوظة في القطاع غير المنظم.

لقد قطعت الدول العربية، بدرجات مختلفة، أشواطاً مهمة في مجال زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة، إلا أنه ما زال هنالك الكثير الذي يجب تحقيقه لكي تتمكن الدول العربية من إحراز مزيد من التقدم في مجال توسيع مشاركة المرأة، في السنوات القادمة وذلك من خلال عدد من الإجراءات، والتي قد تشمل سن القوانين والتشريعات المشجعة لعمل المرأة وتقديمها المهني، وتعزيز التعاون بين الجهات الرسمية وغير الرسمية المهتمة بقضايا المرأة العاملة، وتوعية المرأة بأهمية سعيها وراء فرص التعليم والعمل المناسبة لها، ومشاركتها في القرارات العليا لمجتمعها، وتجاوز الحواجز التقليدية المعيقة لتقدمها. كما أن برامج وسياسات الإصلاح الاقتصادي التي يقوم عدد كبير من الدول العربية بتنفيذها، تعتبر فرصة يمكن الاستفادة منها للنهوض بوضع المرأة العربية وتوسيع مشاركتها في النشاط الاقتصادي، وذلك عبر ما توفره هذه البرامج على المدى الطويل من نمو مرتفع ومستدام، وزيادة في فرص العمل المنتج.

العون الإنمائي العربي

يمثل العون الإنمائي العربي جانباً مهماً من جوانب التعاون الاقتصادي بين الدول العربية من جهة، وبينها وبين باقي الدول النامية من جهة أخرى. ويشكل هذا العون مصدراً هاماً من مصادر المساعدات الإنمائية التي تلعب دوراً مهماً في دعم مشروعات وبرامج التنمية في الدول المستفيدة.

وقد بلغت المساعدات الإنمائية الميسرة المقدمة من الدول العربية المانحة في عام 2003 حوالي 3.1 مليار دولار، وبذلك يبلغ إجمالي ما قدمته الدول العربية من مساعدات إنمائية ميسرة خلال الفترة 1970-2003 حوالي 121.7 مليار دولار، بلغت مساهمة السعودية فيها 65.5 في المائة، والكويت 15.6 في المائة، والإمارات 10.4 في المائة، بينما ساهمت الدول العربية المانحة الأخرى بالباقي. وبلغت نسبة العون الإنمائي العربي إلى الناتج القومي للمانحين

الرئيسيين لعام 2003 حوالي 0.9 في المائة، وبلغت هذه النسبة 1.3 في المائة للسعودية و0.2 في المائة لكل من الكويت والإمارات.

وتسهم مجموعة صناديق ومؤسسات التنمية العربية في دعم مشاريع التنمية في معظم الدول النامية، حيث بلغ إجمالي التزامات العمليات التمويلية لهذه الصناديق لعام 2003 حوالي 4.8 مليار دولار، بلغت نسبة ما حصلت عليه الدول العربية من تلك الالتزامات 60.7 في المائة، والدول الآسيوية 30.5 في المائة، والدول الأفريقية 7.0 في المائة وقد بلغ المجموع التراكمي للالتزامات العملياتية لـصناديق ومؤسسات التنمية العربية حوالي 69.1 مليار دولار.

وقد شهد عام 2003 انعقاد مؤتمرين دوليين للدول المانحة، أولهما لتقديم المساعدة لإعادة إعمار العراق (مديرد، أكتوبر 2003) وثانيهما لتقديم المساعدة لفلسطين (روما، أكتوبر 2003). وشارك في المؤتمرين عدد من الدول العربية المانحة وساهم في الالتزامات المالية التي تمخضت عنهما.

التعاون الاقتصادي العربي – منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

دخلت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بنهاية عام 2003 عامها السابع والأخير ويتم إزالة كافة الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل عن السلع ذات المنشأ العربي مع مطلع عام 2005. وقد بلغ عدد الدول العربية التي انضمت إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، سبع عشرة دولة عربية هي الأردن والإمارات والبحرين وتونس والسعودية والسودان وسورية والعراق وعمان وفلسطين وقطر والكويت ولبنان وليبيا ومصر والمغرب واليمن. وبقية خمس دول عربية لم تنضم بعد إلى المنطقة، أربعة منها من الدول العربية الأقل نمواً (جيبوتي، الصومال، جزر القمر المتحدة، وموريتانيا) بالإضافة إلى الجزائر.

وقد شهد عام 2003 استكمال وإقرار آلية فض المنازعات التجارية التي تنشأ في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وهي آلية هامة لضمان حقوق المتعاملين التجاريين في إطار المنطقة وفقاً لما نصت عليه اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وبرنامجها التنفيذي، والقواعد الأخرى المنظمة لعمل المنطقة، كقواعد المنشأ للسلع العربية التي تتمتع بالامتيازات التي تتيحها المنطقة. وتم في إطار هذه الآلية مراعاة التدرج في حل النزاعات التجارية مع سرعة البت فيها نظراً لطبيعة هذه النزاعات. وتندرج الآلية المحددة لفض النزاعات من مرحلة تسوية النزاع من خلال نقاط الاتصال في الدول العربية، والتي يشرف عليها أحد كبار المسؤولين الحكوميين بكل دولة من الدول الأعضاء، ثم إلى مرحلة التوفيق والتحكيم والتي تتم برضاء أطراف النزاع، وإذا لم يتم التوصل إلى حل للنزاع من خلال هذه المراحل يتم اللجوء إلى محكمة الاستثمار العربية، والتي يعتبر حكمها نهائياً وواجب التنفيذ وبمثابة حكم صادر عن أي محكمة وطنية مختصة. وقد حددت اللائحة الخاصة بآلية فض المنازعات الفترة الزمنية التي يتم فيها

تسوية النزاع خلال كل مرحلة، والأسلوب الذي يتم اتباعه في المرحلة. ويعتبر المجلس الاقتصادي والاجتماعي الجهة العليا المشرفة على حل النزاعات في إطار المنطقة، وله أن يحدد الأسلوب الذي يتم اتباعه لتسوية النزاع.

إن فترة السنوات الست التي مضت على بدء إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، تعتبر غير كافية للحكم على مدى تأثيرها على معدلات التبادل التجاري بين الدول العربية، خاصة وأن بعض الآليات الضرورية لعمل المنطقة لم تكن قد استكملت، وتم خلال هذه الفترة استكمال بعضها، كآلية فض المنازعات، وإنهاء الاستثناءات التي منحت لعدد من الدول العربية. وتبقى موضوع استكمال قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية لتحل محل قواعد المنشأ الانتقالية المعمول بها حالياً والتي تستند إلى معيار القيمة المضافة والمنشأ التراكمي.

هنالك العديد من المعوقات التي تعترض زيادة معدلات التبادل التجاري بين الدول العربية والتي يفوق تأثيرها تأثير القيود الجمركية، والتي ينبغي العمل على إزالتها حتى تكون تأثيرات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أكثر إيجابية على مجرى التجارة العربية البينية. ولقد أتاحت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى الفرصة لبحث مختلف جوانب هذه المعوقات بشفاافية بين الدول الأعضاء في المنطقة. وتأتي على رأس هذه المعوقات المشاكل المرتبطة بالنقل في مختلف جوانبه وأشكاله، خاصة تلك المتعلقة بمحاور الربط البري والربط عن طريق خطوط السكك الحديدية بين الدول العربية وضرورة استكمالها، إضافة إلى المعوقات الإدارية في إطار النقل، وتطوير اتفاقية النقل بالترانزيت بين الدول العربية. كما أن هنالك المعوقات المرتبطة بالإجراءات الجمركية وتعقيدها والوقت الذي تستغرقه، والمواصفات القياسية للسلع العربية، والمعوقات الصحية التي تمنع في بعض الأحيان دخول بعض السلع، إضافة إلى ارتفاع رسوم الخدمات والرسوم الأخرى التي تفرضها بعض الدول والتي تفوق أحياناً الرسوم الجمركية.

ويولي المجلس الاقتصادي والاجتماعي اهتماماً كبيراً لبحث هذه المعوقات والتغلب عليها وذلك من خلال تقارير فرق العمل الميدانية التي شكلها وقامت بزيارة كافة الدول العربية للتعرف على مختلف القيود غير الجمركية التي تعيق التجارة العربية البينية.

الاقتصاد الفلسطيني

شهد الاقتصاد الفلسطيني تدهوراً شديداً خلال عام 2003، حيث استمر تراجع معدلات النمو وكافة المؤشرات الاقتصادية نتيجة لتزايد تعنت الممارسات الإسرائيلية، حيث أكملت إسرائيل بناء ثلاثة أرباع الجدار العنصري الفاصل وقطعت أوصال الأراضي الفلسطينية ودمرت البنية الأساسية وحرمت العمالة الفلسطينية من العمل في إسرائيل، إلى جانب إحكام الحصار والعزل للفعاليات الاقتصادية الفلسطينية عن العالم كله وحتى عن دول الجوار العربية.

وتشير التقديرات الأولية إلى أن الناتج المحلي الإجمالي قد انخفض إلى 2711 مليون دولار في عام 2003 وذلك بمعدل انخفاض قدره 12.4 في المائة، مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي في عام 2002. وبذلك يكون نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي قد انخفض إلى حوالي 729 دولار. كما ارتفعت معدلات البطالة إلى أكثر من 50 في المائة وارتفع معدل التضخم إلى حوالي 17 في المائة.

وانخفضت مساهمة القطاع الزراعي في توليد الناتج المحلي الإجمالي إلى 7 في المائة عام 2003 مقابل 8 في المائة عام 2002. كما انخفضت مساهمته أيضاً في توفير فرص العمل للعمالة الفلسطينية. كذلك، تراجعت مساهمة القطاع الصناعي إلى نحو 13 في المائة مقابل 16 في المائة عام 2002. وانخفضت الصادرات الفلسطينية بنحو 27 في المائة، في حين ارتفعت الواردات القادمة من إسرائيل، حيث تحتكر إسرائيل بالكامل التجارة الخارجية الفلسطينية، بنحو 4 في المائة. ونتيجة لذلك، ارتفع العجز في ميزان تجارة السلع والخدمات من 2448.2 مليون دولار عام 2002 إلى 2683 مليون دولار عام 2003.

وقد برزت في السنوات الأخيرة عدة معوقات مالية أدت لمزيد من الصعوبات للسلطة الفلسطينية، خاصة في ضوء عدم تحويل إسرائيل للمستحقات المالية المتراكمة للسلطة، وحقها في الرسوم الجمركية وضريبة القيمة المضافة، والتي تقدرها السلطة بأكثر من 1400 مليون دولار بنهاية عام 2003. ونتيجة لذلك، استمر العجز في الموازنة العامة خلال العام وتم تمويل جزء منه بواسطة العون والدعم العربي، في حين لجأت السلطة إلى الاقتراض العام لتمويل بقية العجز.

وقد بلغ إجمالي العون الخارجي خلال عام 2003 نحو 480 مليون دولار، شكل الدعم العربي المباشر وفقاً لقرارات القمة العربية الجزء الأكبر من هذا العون إذ بلغ 360 مليون دولار. والنسبة الباقية والبالغة 25 في المائة تمثلت في الدعم الأجنبي من الدول المانحة.